



دور البنك المركزي العراقي وسياسة التيسير الكمي لمواجهة الأزمة الوبائية كوفيد-19

م. د. هبة سعد عبد الجبار العزاوي¹

المستخلص

تم التطرق في هذا البحث الى تعريف فايروس كورونا وسياسة البنك المركزي المتبعة ثم التعرف على الاجراءات الصحية خلال جائحة كورونا واجراءات البنك المركزي العراقي والتطرق لسياسة التيسير الكمي كسياسة نقدية غير تقليدية وكيفية استخدامها اثناء الازمات و تعد الازمة الوبائية ازمة صحية اثرت سلبا على الاقتصاد العراقي اضافة للأزمين السياسية والاقتصادية التي مر بها الاقتصاد العراقي في الاشهر الاخيرة نهاية عام 2019 ، وفي بداية عام 2020 في شهر شباط بدأ ظهور اول اصابة بالوباء وكيفية اتباع اجراءات وقائية من قبل وزارة الصحة وتدابير ووسائل احترازية من قبل البنك المركزي للتخفيف من الآثار السلبية واعادة تنشيط القطاعات المتضررة نتيجة الجائحة التي مر بها العراق خلال مدة البحث فضلا عن توفير بيئة استثمارية نشطة وآمنة وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية دون غيرها وتحقيق الاهداف الاقتصادية العامة .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، التيسير الكمي، الازمة الوبائية

انتساب الباحث

¹ جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد،
العراق، بابل، 51001

¹ hibasaad269@gmail.com

المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: حزيران 2024

The Role of The Central Bank of Iraq and The Quantitative Easing Policy to Confront The Covid-19 Pandemic Crisis

Dr.Hiba Saad Abdul Jabbar¹

Affiliation of Author

¹ Univ. of Babylon, College
Faculty of Administration and
Economics, Iraq, Babylon, 51001

¹ hibasaad269@gmail.com

¹ Corresponding Author

Paper Info.

Published: June 2024

Abstract

In this research, we discussed the definition of the Corona virus and the Central Bank's policy followed, then learning about the health procedures during the Corona pandemic and the procedures of the Central Bank of Iraq, and addressing the policy of quantitative easing as an unconventional monetary policy and how to use it during crises. The epidemic crisis is a health crisis that negatively affected the Iraqi economy in addition to the two crises. The political and economic situation that the Iraqi economy went through in the last months at the end of 2019, at the beginning of the year 2020, in February, the first infection with the epidemic began to appear, and how to follow preventive measures by the Ministry of Health and precautionary measures and means by the Central Bank to mitigate the negative effects and reactivate the affected sectors as a result of the pandemic that Iraq went through during the research period, in addition to providing an active investment environment. It is safe, does not depend on oil revenues alone, and achieves general economic goals.

Keywords: Monetary Policy, Quantitative Easing, Epidemic crisis

المقدمة

عام 2020 ، وظل الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلات متعددة كارتقاع العجز المالي ، انخفاض النمو الاقتصادي ، البطالة المرتفعة ، زيادة الانفاق الصحي وتدهور اغلب القطاعات الاقتصادية وتدني القطاع المصرفي بسبب تزايد عدد الاصابات وتأثير الحظر الجزئي والشامل خلال مدة الازمة ، ونتيجة لذلك ينبغي تشجيع الاستثمار مع خفض اسعار الفائدة وتحقيق الإيرادات المتنوعة لمواجهة الصدمات والازمات المختلفة.

ان هذا الموضوع تباينت فيه الآثار الاقتصادية والمالية خلال أزمة كوفيد-19 بحسب إجراءات وسياسات مواجهتها في كل دولة وحسب وضع اقتصادها لاسيما تأثر الدول النامية خلال مدة الازمة وتحديد الدول ذات الاقتصادات أحادية الجانب ، وبالنسبة للاقتصاد العراقي فان التأثير بدأ منذ بداية ظهور الازمة الوبائية بسبب الاعتماد على قطاع النفط في العراق وبالتالي الإيرادات النفطية بشكل كبير التي تأثرت بداية انتشار الازمة الوبائية في شهر شباط

اولا: مشكلة البحث

وتتمثل مشكلة البحث في كيف واجه البنك المركزي العراقي الاثار السلبية الناتجة عن الازمة الصحية الوبائية كوفيد-19 في الاقتصاد العراقي ؟ وماهي الادوات التي يستخدمها البنك المركزي في فترة الازمات المفاجئة وتحديد ازمة كوفيد-19 ؟

ثانيا:- اهمية البحث

وتتعلق أهمية البحث في توضيح الدور المهم للبنك المركزي العراقي اثناء الازمة الوبائية والمتمثل بتوفير السيولة اللازمة وتقليص العجز ومنح القروض الميسرة لذلك من خلال المبادرات التي يمنحها البنك المركزي في أوقات الازمات واتباع سياسات توسعية او انكماشية حسب الوضع لتحقيق الاهداف العامة .

ثالثا:- هدف البحث

ويتمثل هدف البحث بتطور المؤشرات الخاصة بالتنسيق الكمي في العراق وتحليلها خلال مدة الازمة الوبائية فضلا عن الاليات والاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي لتجاوز الازمات .

رابعا:- فرضية البحث

وتتمثل الفرضية بأن استجابة البنك المركزي العراقي واستخدامه لادوات السياسة النقدية بشكل عام والتقليدية بشكل خاص ، قد حد من تأثير الركود الاقتصادي الناجم عن الازمة الوبائية .

خامسا:- منهج البحث

لغرض تحقيق أهداف البحث واثبات فرضيته تم إتباع المنهج الوصفي لتحديد مختلف المفاهيم ومن خلال تتبع التطور للمؤشرات والبيانات الخاصة بموضوع البحث في العراق خلال مدة كوفيد -19.

المطلب الاول : فايروس كورونا (كوفيد-19) والعوامل التي ساعدت على انتشاره

أولا : تعريف فايروس كورونا (كوفيد-19)

يعرف فايروس كورونا بأنه سلالة جديدة من الفايروسات التاجية وتكمن خطورته في أنه يصيب الجهاز التنفسي للإنسان إنه فايروس كبير الحجم ويبقى على الأسطح لفترات طويلة ويبقى بالهواء مدة لا تتجاوز الثلاث ساعات وهذه فترة كافية لالتقاط الفايروس مالم يتم اتباع طرق الوقاية والسلامة [1].

تم الإبلاغ عنه لأول مرة في 31/كانون الاول/2019 ، وأعلنت عنه منظمة الصحة العالمية في تاريخ 11/اذار/2020 كونه جائحة عالمية ، فقد تم الإبلاغ عنه في 157 دولة اذ اصاب به مايزيد 200 ألف حالة مؤكدة وأكثر من 8000 حالة وفاة [2]. وتشهد البلدان تراجعاً في الطلب الخارجي وهبوطاً في أسعار السلع الأولية ، وتجد البلدان منخفضة الدخل نفسها محرومة من الأسواق المالية العالمية، وخروج رؤوس الأموال منها، وتراجع الواردة إليها [3]، وأثرت الجائحة على جانب العرض وانخفاض أسعار السندات والنفط وأسعار الاسهم بشكل حاد [4] ، تضاف إلى ما سببته من تراجع في الطلب وضغوط مالية تسببت جائحة فايروس كورونا في حالة طوارئ صحية عالمية وأزمة اقتصادية لا تضاهيها حجماً أي أزمة أخرى على مر التاريخ [5] .

كان رد فعل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم سريعاً مع السلطات المالية، تهدف تدابير السياسة النقدية إلى استقرار الأسواق المالية ومنع الوباء من التحول إلى أزمة مالية متجددة، وكانت مشتريات الأصول العامة وتوفير السيولة في ظل ظروف مؤقتة هي الأدوات الرئيسية لهذا النوع من التدخل، وأصبح الهدف الأسمى للبنوك المركزية هو تخفيف الانكماش في النشاط الحقيقي من خلال ضمان توفير الائتمان للقطاع الخاص في ظل ظروف جاذبة ،على الرغم من ارتفاع مخاطر الائتمان [6].

ثانيا: العوامل التي ساعدت لانتشار الازمة

توجد العديد من العوامل التي سببت انتشار الفايروس أهمها يمكن ايجازها بالاتي :

- 1- الانتقال والانتشار الواسع للفايروس في جميع انحاء العالم حيث بلغت الاصابات المؤكدة لغاية 11 / نيسان /2021 مايقارب 133971287 حالة مؤكدة [7].
- 2- كثرة حركة الانتقال والسفر بين دول ومناطق العالم أدت لتزايد عدد الاصابات نتيجة التهاون في اتخاذ الاجراءات الوقائية ، مما سبب تزايد الاصابات لانخفاض ايرادات النقل الجوي بما يقارب 250 مليار دولار وهذا يعني تراجع بنسبة 45% مقارنة بعام 2019 قبل انتشار الفايروس [8].

المطلب الثاني: البنك المركزي وإجرائته خلال جائحة كورونا**اولا : مفهوم البنك المركزي والسياسة النقدية**

يعد البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد ويقع على عاتقها مسؤولية اصدار العملة وتوجيه الائتمان لدعم النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستقرار النقدي، ويعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة النقدية التي تختص بإدارة السياسة النقدية للبلد وتحقيق اهدافه الاقتصادية التي تجعله اقوى اقتصاديا من خلال تحقيق الاستقرار المالي والتوظيف وضبط استقرار الاسعار والنمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات وتنصب هذه الاهداف في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي [9]. وتسعى السياسة النقدية لتحقيق جملة من الاهداف عن طريق التناسق مع السياسة المالية، وتعرف السياسة النقدية بانها تلك السياسة التوسعية او الانكماشية التي يتبعها البنك المركزي لتغيير مستوى النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في حجم الائتمان والمعروض النقدي بفعل عمليات السوق المفتوحة وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني وتغيير أسعار الفائدة [10].

ويمكن تعريفها بانها السياسة التي تؤثر في المعروض النقدي وتوافر حجم الائتمان من خلال تغير الاحتياطيات المصرفية في الاقتصاد [11]، وعرفت ايضا بانها التغييرات التي يتم إجراؤها من قبل البنك المركزي للسيطرة على المعروض النقدي للدولة [12].

ثانيا: الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي العراقي خلال كوفيد-19

بسبب الآثار الاقتصادية للازمة الوبائية، قام البنك المركزي العراقي على العمل بمجموعة من الاجراءات السريعة والتي لها دور كبير في أن تخفف الصدمة على الاستقرار المالي، بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط العالمية اثناء عام 2021 التي انعكست بصورة ايجابية على الاقتصاد العراقي، حيث توزعت تلك الاجراءات اثناء الازمة وما بعدها بالشكل الاتي:-

1- تأجيل سداد الاقساط وغرامات الائتمان المتعثر وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لتوفير السيولة اللازمة للمصارف ومنح الائتمان واعادة تنشيط القطاعات المتأثرة بالجائحة [13].

2- في ما يخص التعاون مع المؤسسات المالية [14]، أن التعاون مستمر من خلال الاجتماعات الإقتراضية والإستفادة

من تجارب الدول والدروس المستفادة، حيث كان هناك اجتماعات مع صندوق النقد الدولي، في شأن تغيير سعر الصرف ما بعد جائحة كورونا، وذلك أن غالبية المساعدات في هذا المجال، تكون بصيغة منح أو قروض عن طريق وزارة المالية، كونها مسؤولة عن الإقتراض الداخلي والخارجي.

3- إجراءات التنسيق التي إتبعها الحكومة بالتعاون مع البنك المركزي العراقي [15]، حيث أطلق البنك المركزي العراقي اجراءات و مبادرات عدة في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وفي مجال الإسكان والقروض الشخصية، ساهمت في تحريك قطاع البناء والتشييد والمال والتأمين، إضافة إلى قطاع تجارة الجملة والمفرد، كما واجه القطاع المصرفي وغير المصرفي العديد من التحديات المتمثلة بقرار الحظر الشامل أو الجزئي الذي أثر على الاقتصاد العراقي بشكل عام ودخل الفرد بشكل خاص، مما أدى لصعوبة التسديد وارتفاع حجم القروض المتعثرة، وضعف البنية التحتية لتقنية المعلومات وهذا بدوره أدى إلى توقف بعض الاعمال وتحديد النصف الاول من بداية عام 2020 بسبب جائحة كورونا وهذا ساهم في تفاقم الازمة المالية للعراق، أما بالنسبة للاجراءات والتي تتمثل بالآتي:-
أ- خصم حوالات خزينة بما يقرب من (26.4) ترليون دينار خلال عام 2020، لسد عجز الموازنة الناجم عن انخفاض أسعار النفط، بسبب تأثيرات الجائحة وتبعاتها، فضلا عن تخفيض قيمة الدينار العراقي لأجل تحفيز الانتاج المحلي وزيادة تنافسية البضائع العراقية.

ب- إتاحة الفرصة لتغيير صنف المشروع الممول سابقا والذي تأثر بالاجراءات التحوطية للجائحة.

ت- تأسيس صندوق لتمويل وزارة الصحة لمواجهة جائحة كورونا أودع فيه البنك المركزي العراقي (30) مليار دينار، فضلا عن تبرعات كثير من المصارف والمؤسسات من القطاعين العام والخاص وصلت إلى ما يقرب من (17.34) مليار دينار.

4- في إطار سعي البنك المركزي إلى تحقيق أهدافه الأساسية [16]، وهو الإستقرار في الأسعار، قام البنك المركزي بإجراءات عدة منها:-

أ- إرتفاع الحسابات المصرفية المفتوحة من 1361034 حساباً في العام 2017 إلى 7233356 حساباً للفصل الثاني في العام 2021، وإرتفاع نقاط البيع POS من 918

القائمة التي تم تمويلها من مبادرة الـ (1 ترليون) بمبلغ (5 مليون دينار) بضمانات المشروع ذاته وبعمولة ادارية وبدون فائدة وجه البنك المركزي المصارف والشركات الضامنة و تخفيض الفائدة من (4.8%) الى (3.5%) (للمقترضين ضمن شريحة(1- 20) مليون دينار، وتخفيض فائدة القروض المصرفية من شريحة(21 مليون الى 1 مليار) من (6.3%) الى (4%) وفي 3 آذار/2021 قرر البنك المركزي ضمن هذه المبادرة بتخفيض اسعار الفائدة للمشاريع الكبيرة من 2% الى 1%، تخفيض الفائدة للمصارف على القروض السكنية من 4% الى 2% ، تعديل عمولة البنك المركزي للقروض السكنية من 7 بالالف الى 5 بالالف [17].

بلغ اجمالي التمويل للقطاع الزراعي ما مقداره (7545) مليار دينار، في حين نجد ان اجمالي التمويل للقطاع الصناعي بلغ ما مقداره(49329) مليار دينار، اذ ارتفع حجم التمويل الصناعي من 11.3 مليار دينار في عام 2019 إلى (30029) مليار دينار في عام 2020 ، اما اجمالي التمويل للقطاع التجاري بلغ ما مقداره (121702) مليار دينار، فقد ارتفع حجمه من 33.6 مليار دينار في عام 2019 إلى 44402 مليار دينار في عام 2020 ، كما بلغ اجمالي التمويل لقطاع الخدمات الصحية والتربوية والسياحية ما مقداره(97084) مليار دينار، وارتفع حجم التمويل الخدمي الى (60984) مليار دينار في عام 2020 مقارنة بـ(18) مليار دينار عام 2019 ، اما اجمالي التمويل للقطاع السكني بلغ ما مقداره (46818) مليار دينار، حيث ارتفع حجمه من(0.05) مليار دينار في عام 2019 إلى (46818) مليار دينار في عام 2020 ، وكما موضح في الجدول(1) .

نقطة في العام 2017 إلى 7543 نقطة للفصل الثاني في العام 2021.

ب- ارتفاع عدد أجهزة الصراف الآلي ATM من 656 جهازاً في العام 2017 إلى 1544 جهازاً للفصل الثاني في العام 2021، وارتفاع البطاقات الإلكترونية من 6377305 بطاقة في العام 2017 إلى 10664731 بطاقة للفصل الثاني في العام 2021، فضلا عن ارتفاع عدد المحافظ الإلكترونية من 222442 محفظة في العام 2017 إلى 1718598 محفظة للفصل الثاني في العام 2021.

ت- رخص البنك المركزي 4 شركات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية العام 2023، لتكون الشركات لها دور في منح القروض إلى المواطنين لإنشاء مشاريع خاصة بهم.

5- استمر البنك عام 2020 من خلال مبادرته الاقراضية وبالتعاون مع المصارف العاملة في العراق بتحفيز تلك المصارف للتوجه نحو السوق وتوفير الانتماء والتمويل المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتحفيز عملية التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة والفقر، وتطوير الخبرات والمهارات وتطوير المشاريع الصغيرة القائمة وتوسيع انتاجها وانشاء مشاريع جديدة، تتكون المبادرة من جزأين وكالاتي :

أ- مبادرة (1 ترليون دينار عراقي) : بسبب التداعيات التي فرضتها الجائحة والركود الاقتصادي خلالها تآثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير وانخفضت الايرادات النفطية ، وقام البنك المركزي بتعزيز سيولة المشروعات

جدول (1) يبين تمويل مبادرة الواحد ترليون دينار عراقي للقطاعات المستفيدة للمدة (2015 – 2020) / مليار دينار

التفاصيل	(2018-2015)	2019	2020	مج المبلغ الممنوح
القطاع الزراعي	2.6	2.8	2.145	7.545
القطاع الصناعي	8	11.3	30.029	49.329
القطاع التجاري	43.7	33.6	44.402	121.702
قطاع خدمات (صحية،تربوية،سياحية)	18.1	18.0	60.984	97.084
سكني	0	0.05	46.768	46.818

322.478	184.328	65.750	72.4	اجمالي التمويل من المبادرة
---------	---------	--------	------	----------------------------

المصدر: البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام، 2020، ص17.

ومما تقدم يتضح بان المبلغ الممنوح للمصارف من 2016 لغاية 2020 (الصناعي ، الزراعي ، العقاري ، صندوق الاسكان) بلغ ما مقداره (114.2) و (53.2) و (700) و (1209) مليار دينار على التوالي . ويلاحظ ارتفاع المبلغ الممنوح للقطاع الصناعي عام 2020 والبالغ (17.5) مليار دينار عن العام السابق وكذلك ارتفاع المبلغ الخاص بالقطاع العقاري الى 35 مليار دينار وصندوق الاسكان الى 200 مليار دينار عن عام 2019 ، وسبب الارتفاع يعود لمبادرة البنك المركزي العراقي بهدف تنشيط القطاع السكني وتذليل الصعوبات وإزاحة العوائق والتخلص من ازمة السكن التي يعاني منها الافراد والمساهمة في تطوير البنى التحتية وتحديد ما عاناه الاقتصاد من صعوبات بسبب الازمات الصحية والاقتصادية (جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط) وبذلك بلغ المجموع الكلي للقروض الممنوحة ضمن هذه المبادرة حتى نهاية عام 2020 ما مقداره (2076.4) مليار دينار، ومجموع المخصص والمتبقي (5500) و (3,423.6) مليار دينار على التوالي. تساهم هذه المبادرة في انعاش الاقتصاد العراقي خلال الفترة المقبلة وتشجع عملية الإستثمار المحلية، من خلال إستثمار الخبرات التجارية في شتى المجالات والتي ستسهم في حركة السوق المحلية وتحريك عجلة الإقتصاد وتشغيل الأيدي العاملة وتمويل المشاريع الاقتصادية والتجارية والزراعية والخدمية والسياحية [19] ، وكما موضح في الجدول(2).

ومما تقدم بلغ مجموع مبالغ القروض الممنوحة في مبادرة الواحد ترليون منذ 2015 لغاية 2020 ما مقداره (322.478) مليار دينار عراقي، وارتفاع اجمالي التمويل من هذه المبادرة لعام 2020 والبالغ (184.328) مليار دينار مقارنة بالاعوام السابقة لاعادة تنشيط الاقتصاد العراقي وانتعاشه والتخفيف من حدة البطالة والفقر نتيجة الازمة الصحية والازمة الاقتصادية المتمثلة بانخفاض اسعار النفط وتدني الايرادات النفطية .

ب- مبادرة (5 ترليون دينار عراقي): ويتم توزيع هذه المبادرة عن طريق ثلاث مصارف وبالإضافة إلى صندوق الاسكان منح خلال تخصيص المبالغ التالية [18]:

أ- المصرف الصناعي والزراعي: سجل المبلغ المخصص لكل منهما من المبادرة ما نسبته 30.3% اي بقيمة تبلغ (1666) مليار دينار، وبفائدة 4% ومدة سداد(10) سنوات للمصرف الصناعي ومدة سداد(5) سنوات للمصرف الزراعي.

ب- المصرف العقاري وصندوق الاسكان: بلغ المبلغ المخصص من المبادرة ما نسبته (15.2%) من المجموع الكلي من المبالغ المخصصة و بقيمة تبلغ (834) مليار دينار، وبفائدة مقدارها (3%) ومدة سداد (10) سنوات، أما صندوق الاسكان فقد بلغ المبلغ المخصص له من المبادرة ما نسبته (24.3%) اي بقيمة تبلغ (1334) مليار دينار وبفائدة (2%) ولمدة (10) سنوات.

جدول (2) مبادرة (5 ترليون دينار عراقي) للقطاعات المستفيدة للمدة (2016 – 2020) / مليار دينار

التفاصيل	(2016-2018)	2019	2020	مج الكلي الممنوح	المخصص	المتبقي
القطاع الصناعي	91.8	4.9	17.5	114.2	1666	1551.8
القطاع الزراعي	27.6	23.2	2.4	53.2	1666	1612.8
القطاع العقاري	665	0	35	700	834	134
صندوق الاسكان	959	50	200	1209	1334	125
المجموع	1,743.4	78.1	254.9	2,076.4	5500	3,423.6

المصدر: البنك المركزي العراقي ، قسم الاقتصاد الكلي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام، 2020، ص19.

شديدة للاقتصاد العالمي ليكشف الواقع ان الاقتصاد هش بالواقع ، فضلا عن زيادة معدلات الفقر ، فضلا عن زيادة البطالة بنسبة 1.2

أثرت الازمة الوبائية وستؤثر بشكل كبير على اهداف التنمية المستدامة الواجب تحقيقها لغاية عام 2030 لانها وجهت ضربة

المساهمة في نظام ضمان الودائع المصرفية أداء دور المقرض الأخير، ضمان السير الحسن لنظام المدفوعات ورقابة القطاع البنكي، كما يحتم البعد الاحترازي الكلي للاستقرار المالي ضرورة مراقبة الاستقرار داخل كامل النظام المالي من طرف البنوك المركزية ومن أمثلة الحالات التي تبين عدم التوافق بين هدف استقرار الأسعار (محااربة التضخم) وهدف الاستقرار المالي (محااربة الأزمات المالية) لدينا حالة اقتصاد يعاني من التضخم ويعاني أيضا من ضعف بنوكه، حيث يفترض أن يقوم البنك المركزي في حالة التضخم برفع معدلات الفائدة إلا أن هذا لن يحدث بسبب تراجع البنك المركزي عن هذا الإجراء بعد حصوله على معلومات تفيد بهشاشة النظام، حيث أن أي إجراء يقتضي برفع معدل الفائدة سيزيد حتما من الهشاشة، وبالتالي سيفشل البنك المركزي في مواجهة التضخم.

يمكن تعديل حجم وتكوين الميزانيات العمومية للبنك المركزي عن طريق شراء الاصول مباشرة من الاسواق ذات الصلة، ويتم التطبيق من خلال الاتي [23] :-

1- التيسير الكمي المباشر Direct Quantitative Easing :
عندما يقرر البنك المركزي توسيع حجم ميزانيته العمومية يقوم باختيار الاصول التي يشتريها، فمن الناحية النظرية يمكنه شراء أي أصول من أي شخص، ومن الناحية العملية تركز عمليات التيسير الكمي تقليديا على شراء السندات الحكومية طويلة الاجل من البنوك، وتبدأ اليات الانتقال من اتجاهين :
أ- تعمل العوائد السيادية كمييار لتسعير الاوراق المالية ذات المخاطر العالية التي يصدرها القطاع الخاص عند شراء السندات الحكومية طويلة الاجل، ومن المتوقع أن تنخفض عائدات الاوراق المالية الصادرة عن القطاع الخاص بالتوازي مع عوائد السندات الحكومية .

ب- إذا انخفضت أسعار الفائدة طويلة الاجل، فإن ذلك من شأنه أن يحفز الاستثمارات طويلة الاجل، وبالتالي الطلب الكلي، ومن ثم دعم استقرار الاسعار ، ففي حالة توقف البنوك عن تقديم القروض الوسيطة، فإن هذه السياسة لم تعد تعمل، وينجح التسهيل الكمي إذا قلص هوامش السوق بين الاسعار المدفوعة على أدوات ائتمان مختارة ومعدلات الفائدة الرسمية، مما يحد من مخاطر نقص السيولة ويشجع البنوك على تقديم الائتمان .

% وبالتالي أدى ذلك الى دفع حوالي 8.3 مليون شخص الى خط الفقر [20].

المطلب الثالث: سياسة التيسير الكمي واهدافها

اولا : مفهوم سياسة التيسير الكمي The Concept of Quantitative Easing

لا يوجد تعريف شامل وموحد لسياسة التيسير الكمي، فالتعريف الأكثر شيوعا هو أنها عبارة عن أداة للسياسة النقدية غير التقليدية تقتضي الرفع من حجم موازنة البنك المركزي عن طريق الرفع من القاعدة النقدية، و الحفاظ على حجم السيولة في الاقتصاد مع التقليل من مخاطر محفظة الأصول، من جهة أخرى فهي سياسة لا تساهم في تغيير نوعية أصول البنك المركزي مثلما هو الحال في سياسة التيسير الائتماني. كما أنها يمكن أن تأخذ عدة أشكال كالزيادة في احتياطات البنك، وشراء سندات الدين العام والخاص مقابل النقود المركزية (شراء 58% من إجمالي الديون بالمملكة المتحدة و21% بالولايات المتحدة الأمريكية، و10% بمنطقة اليورو)، و كان الهدف من ذلك ضمان الثقة بين البنوك التجارية والمستثمرين بأنهم لن يكونوا تحت قيد السيولة مع انخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل [21].

ويعرف التيسير الكمي (Quantitative Easing)، هو إحدى أدوات السياسة النقدية التي تستخدم في أوقات الأزمات، وتعني خطة التيسير الكمي عملية خلق النقود ، حيث سيقوم الاحتياطي الفدرالي بزيادة الأساس النقدي في الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدامه لشراء السندات الحكومية من المؤسسات المالية التي يفترض أن تستخدم هذه الزيادة في الأساس النقدي في عمليات الإقراض وزيادة حجم الائتمان، وهو ما يؤدي إلى زيادة عملية خلق النقود بصورة مضاعفة، يعتمد ذلك على قيمة المضاعف النقدي، ويعرف أيضا بأنه سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي، عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يشتري البنك المركزي الموجودات المالية لزيادة كمية الأموال المتدفقة إلى الاقتصاد، وتتميز آلية التيسير الكمي عن السياسة المعتادة في شراء أو بيع الموجودات المالية بأنها تهدف إلى الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند المستوى المحدد والمستهدف [22].

وعادة ما تسعى البنوك المركزية إلى تحقيق الاستقرار المالي ومعالجة الأزمات المالية بالرجوع إلى سياسة السوق المفتوحة،

ب- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تكوين مخزونات المؤسسات وارتفاع نفقاتها الاستثمارية و زيادة الاستهلاك الأسري نتيجة الزيادة المعتدلة في مداخيلها وبالتالي خفض مستوى البطالة.

ت- اتباع سياسة التيسير الكمي هو معالجة الاختلال في موازين المدفوعات وتحفيز وتشجيع المنتجات المحلية على المنافسة في السوق الدولية بسبب ظهور اقتصاديات نامية منافسة لها (انخفاض سعر صرف عملاتها) وهذا يجعل الدول تستخدم هذه السياسة في التأثير على اتجاه حركة المبادلات التجارية

ث- ان تفعيل اجراءات التيسير الكمي من قبل البنك المركزي هو لضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد وجعل شروط التمويل اكثر يسرا وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي [28].

2- مخاطر سياسة التيسير الكمي The Risks of Quantitative Easing policy وبالرغم من اهداف سياسة التيسير الكمي الا انه قد تؤدي إلى العديد من المخاطر منها [29] :-

أ- يؤدي شراء البنك المركزي للسندات العمومية إلى ارتفاع الدين العام .

ب- قد تساهم هذه السياسة إلى حدوث فقاعات في أسعار الاسهم والسندات من خلال زيادة الطلب عليها فتحدث أزمة مالية، فانفجار فقاعة أسعار العقارات كانت سببا رئيسا في الازمة المالية العالمية 2008.

ت- تعد هذه سياسة وسيلة سهلة تلجأ إليها السلطات في أوقات الازمات لكسب الوقت لانها تستجيب بشكل أسرع من إجراء الاصلاحات الهيكلية اللازمة للسياسة الاقتصادية ذلك كلما زادت مدة شراء البنوك المركزية للاصول المالية كلما قل احتمال اتخاذ السلطات للاصلاحات الهيكلية الضرورية.

ث- إن شراء البنك المركزي للاوراق المالية طويلة الاجل يؤدي إلى تضاعف حجم ميزانيته بعدة مرات لذلك فالخروج من هذه السياسة ورفع أسعار الفائدة قد ينتج عنها خسارة في ميزانية البنك المركزي.

ج- يمكن أن تؤدي سياسة التيسير الكمي إلى ضعف استقلالية البنوك المركزية حيث أن عمليات الشراء التي تقوم بها للسندات طويلة الاجل قد يكون الهدف منها تمويل عجز الميزانية العمومية فقط مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم دون تحقيق معدلات نمو وتوظيف مستهدفة، لذلك يجب على البنوك

2- التيسير المباشر للائتمان : التسهيل الائتماني هو سياسة تعالج بشكل مباشر نقص السيولة، وينتشر في بعض قطاعات السوق من خلال شراء الاوراق التجارية وسندات الشركات والاوراق المالية المدعومة بالاصول، وتعتمد فعالية التدابير التي تستهدف الاسواق المالية على أهميتها في تمويل القطاع العائلي والشركات، والتي تختلف بشكل كبير من بلد إلى آخر، ويلاحظ أن التسهيل الائتماني يعد أقل بشكل ملحوظ في منطقة اليورو منه في الولايات المتحدة على سبيل المثال، كما أنه يمثل استراتيجية أكثر جاذبية في أوقات الازمات المصرفية الحادة.

3- التيسير الكمي الائتماني غير المباشر Indirect Credit Quantitative Easing الاجراءات الموصوفة سابقا تتنبأ بالاستحواد المباشر من قبل البنك المركزي على الاصول مقابل أموال البنك المركزي، وهذا يعني أن البنك المركزي يحتفظ مباشرة بالاصول حتى تاريخ استحقاقها أو إعادة بيعها، وبالتالي يمثل هذا رفع درجة المخاطرة في الميزانية العمومية للبنك المركزي .وهناك طريقة بديلة تتمثل في زيادة حجم الميزانية العمومية عن طريق إقراض البنوك بأجل استحقاق أطول مقابل الضمان الذي يشمل الاصول التي تعاني أسواقها من ضعف مؤقت [24].

ثانيا : أهداف سياسة التيسير الكمي ومخاطرها

1- اهداف سياسة التيسير الكمي Objectives of the Quantitative Easing policy: تهدف سياسة التيسير الكمي بالأساس إلى الإنقاذ المالي للمؤسسات التي تكون على حافة الإفلاس أي في حالة الازمات الاقتصادية التي تتطلب عمليات إنقاذ مستعجلة، او يتم استعمالها في حالات الإنكماش والركود Economic Recession والكساد الاقتصادي Depression، لنقل الإقتصاد إلى حالة الرواج الاقتصادي Economic Recovery [25] ، من خلال الاتي:

أ- التأثير في معدل الفائدة طويل الاجل والتقليل من مخاطر اسعار السندات ، فضلا عن تحييد الافلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية [26] ، وزيادة المعروض النقدي بدلا من خفض معدل الفائدة وهذا السبيل الوحيد الباقي لتنشيط الاقتصاد [27].

الكمي في عام 2015 بسبب الوضع المالي الصعب الذي حدث في حزيران عام 2014 ومابعده لذلك لجأ البنك المركزي لاستخدام هذه الاداة غير التقليدية بسبب عجز الادوات التقليدية لمعالجة الركود الاقتصادي في العراق .

كما منح البنك المركزي التيسير الكمي بمقدار (12.7714) مليار دينار في عام 2015 ، وفي عام 2016 (17.0167) مليار دينار وفي عام 2017 بلغ (19.9704) مليار دينار، اما في عام 2018 بلغ مقداره (22.9241) مليار دينار، وفي عام 2019 انخفض مقدار التيسير الكمي وبلغ (18.4410) مليار دينار ، ويعود الانخفاض في منح مبالغ التيسير الكمي الى توفير السيولة الكافية في السوق وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و أدى ذلك لتحسن الوضع الاقتصادي بدءا من عام 2017 وحتى بداية عام 2020 [32].

ثانيا : التيسير الكمي في العراق خلال ازمة كوفيد-19

من اجل السيطرة على الوضع الوبائي والاقتصادي خلال عامي 2020 و 2021 و مما سببته الازمتين الصحية المتمثلة بجائحة كورونا وازمة انخفاض اسعار النفط ، وكذلك لعدم اقرار الموازنة عام 2020 حيث قام البنك المركزي العراقي بمنح التيسير الكمي للسيطرة على وضع الاقتصاد بسبب الجائحة والازمة الاقتصادية والتخفيف من حدة الركود الاقتصادي ، وكما موضح في الجدول (3).

المطلب الرابع : اللجوء للادوات غير التقليدية للسياسة النقدية خلال الازمة الوبائية في العراق

اولا : التيسير الكمي في العراق للمدة(2015-2019)

وتتضمن الادوات غير التقليدية كل من (التيسير الكمي ، التيسير الائتماني، سعر الفائدة السلبي) فالدول المتقدمة صناعيا كالولايات المتحدة واليابان استخدمت سعر الفائدة السلبي و التوجه المستقبلي اما الدول النامية الربعية استخدمت التيسير الكمي لان البنوك المركزية في الدول النامية تحاول عدم الاقتراب من سعر الفائدة كي لا يكون مزيج من ادوات السياسة النقدية التقليدية (الكمية) غير المباشرة [30].

وتعد سياسة التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها بعض البنوك المركزية لتحفيز الاقتصاد المحلي .

حيث يقوم البنك المركزي بطباعة مبلغ من الاموال التي سيتم استخدامها لشراء السندات الحكومية او الاصول المالية لزيادة السيولة النقدية، وارتفاع الاحتياطيات الفائضة في النظام المصرفي ، وارتفاع اسعار الاصول المالية التي تم شراؤها مما يقلل من حجمها وهذا الاجراء يجعل البنوك تخفض سعر الفائدة وهذا بدوره يزيد من الاقتراض وتنشيط الاقتصاد وانتعاشه، ويتم اللجوء لهذه السياسة عندما تعجز الطرق التقليدية في التحكم بالمعروض النقدي (عندما تكون الفائدة المصرفية او معدل الخصم والفائدة بين البنوك عند الصفر او قريبا منه) [31] ، استخدم العراق اداة التيسير

جدول (3) يبين مبالغ التيسير الكمي في العراق خلال المدة (2020 - النصف الاول عام 2022) / (مليون دينار)

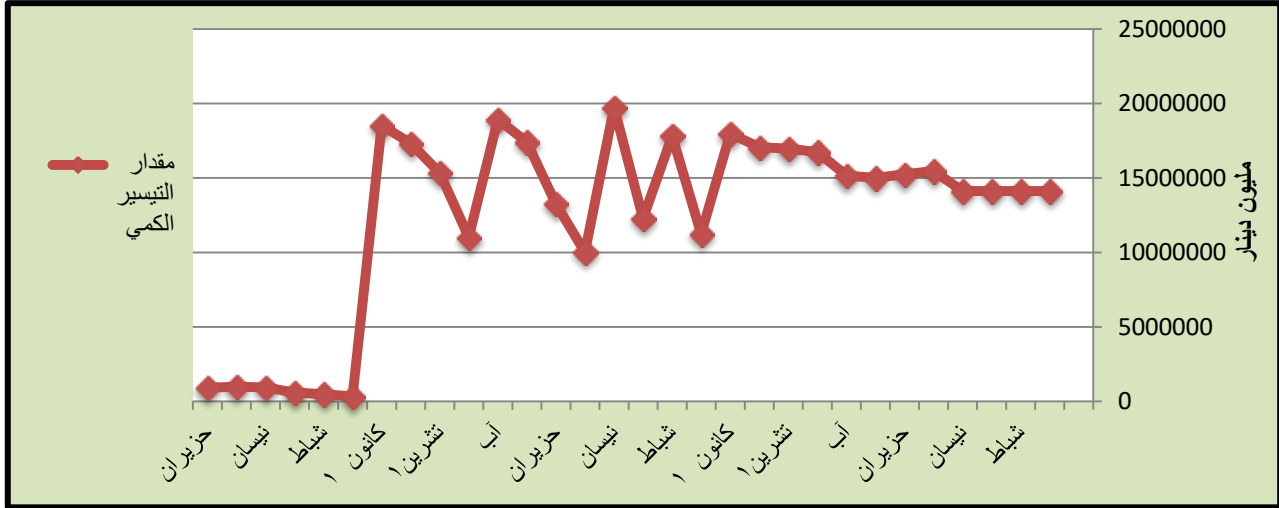
المبلغ	عام 2022	المبلغ	عام 2021	المبلغ	عام 2020
331581	كانون 2	11241315	كانون 2	14125392	كانون 2
487601	شباط	17826311	شباط	14125392	شباط
593001	آذار	12287326	آذار	14125392	آذار
941782	نيسان	19742217	نيسان	14125392	نيسان
992417	أيار	10019141	أيار	15470132	أيار
920551	حزيران	13256912	حزيران	15249014	حزيران
		17408715	تموز	15001538	تموز
		18942353	آب	15170557	آب
		11017894	أيلول	16742009	أيلول
		15342512	تشرين 1	16976143	تشرين 1

تشرين 2	17065221	تشرين 2	17334562
كانون 1	17983201	كانون 1	18532412

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، للمدة (2020 - النصف الاول 2022)

الجائحة والازمة الاقتصادية والتخفيف من حدة الركود الاقتصادي،
كما موضح في الشكل (1).

ويمكن توضيح مقدار مبالغ التيسير الكمي في العراق خلال جائحة
كورونا وبصورة شهرية للسيطرة على وضع الاقتصاد بسبب



شكل (1) يوضح مقدار مبالغ التيسير الكمي في العراق خلال المدة (2020 - النصف الاول 2022) / مليون دينار

المصدر/ الشكل من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول (3).

الاستنتاجات

3- زيادة المبلغ الممنوح من مبادرة (5 تريليون) من قبل البنك المركزي لدعم المشاريع المتوسطة والكبيرة عام 2020 والبالغ (17.5) و (35) و(200) مليار دينار للقطاع الصناعي والقطاع العقاري وصندوق الاسكان لتنشيط القطاع السكني وتذليل الصعوبات وإزاحة العوائق وتحديد ماعاناه الاقتصاد من صعوبات بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط .

التوصيات

1- يفضل استخدام الادوات التقليدية وغير التقليدية لمواجهة الازمات والصدمات المختلفة التي يتعرض لها الاقتصاد كونها تحدث دون سابق انذار.
2- العمل على انشاء صناديق وحسابات خاصة للتمويل لغرض مواجهة الازمات المختلفة عن طريق مساهمة البنوك التجارية وتخفيض اسعار الفائدة لتوفير السيولة اللازمة والتوسع في الاستثمار لتلافي اي ازمات مفاجئة صحية كانت ام اقتصادية .

1- في الظروف الاعتيادية يستخدم البنك المركزي الادوات التقليدية لسياسته النقدية للسيطرة على التضخم أما في اوقات الازمات فانه يلجأ للادوات غير التقليدية كأداة التيسير الكمي حيث منح البنك المركزي التيسير الكمي في عام 2020 بلغ (18.615) مليار دينار وعام 2021 سجل (18.295) مليار دينار وتعود نتيجة الانخفاض الطفيف في منح مبالغ التيسير الكمي الى توفير السيولة الكافية اللازمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأدى ذلك لتحسن الاقتصاد تدريجياً لتلافي اوضاع الازمة الصحية .

2- زيادة التمويل من مبادرة الواحد تريليون لدعم المشاريع الصغيرة لعام 2020 والبالغ(184328) مليار دينار وكان نصيب القطاع الزراعي والصناعي، التجاري ، الخدمات والقطاع السكني(2.145) و (30.029) و (44.402) و(60.984) و(46.768) مليار دينار مقارنة بالاعوام السابقة لاعادة تنشيط الاقتصاد العراقي نتيجة الازمة الصحية والازمة الاقتصادية .

[8] جريدة العرب الدولية ، الشرق الاوسط ، 2020، العدد 15093 ، متوفر على الموقع التالي

<https://aawsat.com.home/article>.

[9] Borko Krstic, and Mirjana Jemovic, 2010, Crisis Concept of the Central Bank Functions Optimization, Economics and Organization Vol.7, N23, Faculty of Economics, University of Nis, Serbia , P.280

[10] Campbell R.McConnell and Stanley L. Brue, Economics Principles ,2008, problems, and policies, McGraw - Hill / Irwin , p 266 – 267 .

[11] David C . Colander , 2006, Macroeconomics, McGraw – Hill/ Irwin , 6th ed, p 312

[12] Jacqueline Murray Brux, 2008, Economic Issues & Policy,Thomson,South –Western , 4th , p364.

[13] البنك المركزي العراقي ، 2021 ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، ص 100

[14] مخيف ، مصطفى غالب ، 2022 ، خطة إستراتيجية لـ «المركزي العراقي» للأعوام 2021 – 2023 لدعم الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد464، ص8.

[15] البنك المركزي العراقي ، 2020 ، قسم الاستقرار النقدي والمالي ، تقرير الاستقرار المالي ، ص21- 22.

[16] مخيف ، مصطفى غالب ، 2022 ، خطة إستراتيجية لـ «المركزي العراقي» للأعوام 2021 – 2023 لدعم الخدمات المالية والمصرفية الرقمية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، مصدر سابق ، ص10.

[17] كاظم ، حسن لطيف واخرن ، 2021 ، البنك المركزي العراقي (الادوار..المهمات..خيارات المستقبل) مركز الرافدين للحوار ، الطبعة الاولى ، النجف الاشرف ، ص 48.

[18] البنك المركزي العراقي ، 2020 ، قسم الاقتصاد الكلي ، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام ، مصدر سابق ، ص 17 .

3- التنوع بمصادر الإيرادات بمختلف أشكالها وعدم الاعتماد على مصدر واحد كالنفط في العراق لمواجهة اي صدمات خارجية مفاجئة قد تحدث مستقبلا .

المصادر

[1] منظمة اليونيسيف،الدليل الارشادي للوقاية من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) للعاملين في المجال التوعوي في المجتمع، منشور على الموقع التالي:

<https://www.unicef.org/yemen/media/4221/file/Coronavirus%20Training%20Guide%20HR%20Printable>

[2] صندوق الامم المتحدة للسكان ، 2020، حماية الصحة والحقوق الجنسية والانجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين، فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) من منظور النوع الاجتماعي ، ص4.

[3] مجموعة البنك الدولي، 2020 ، حماية الانسان والاقتصاد: استجابات متكاملة على صعيد السياسات لجهود مكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، ص8-ص9.

[4] Scott Baret, Anna Celner, Monica O'Reilly, and Mark Shilling , 2020, COVID-19 potential implications for the banking and capital markets sector Maintaining business and operational resilience Deloitte Center for Financial Services, p.2 .

[5] طلحة ،الوليد احمد ، 2020 ، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي ، ص9.

[6] Carlos Cantu, Paolo Cavallino, Fiorella De Fiore and James Yetman, 2021, A Global Database on Central Banks' Monetary Responses to Covid-19, Monetary and Economic Department,p2.

[7] منظمة الصحة العالمية ، 2022 ، خريطة انتشار فايروس كورونا ، متوفر على الموقع <https://www.bbc.com/Arabic/topics>

- [28] علي، صاري، 2013، السياسة النقدية غير التقليدية، الأدوات و الأهداف، المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية، العدد4، ص73.
- [29] هذباء، هدى، مدوخ، ماجدة، 2019، أثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر، مجلة افاق، المجلد 11، العدد2، ص339-340.
- [30] ابراهيم، مصطفى محمد، 2021، العلاقة المتبادلة بين التضخم المحتمل والاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف في ظل السياسة النقدية غير التقليدية للمدة (2014-2020)، اطروحة دكتوراه، جامعة البصرة كلية /الادارة والاقتصاد، ص86.
- [31] حمزة، عبد المهدي رحيم، 2021، التيسير الكمي وكيفية انتقاله للاقتصاد الوطني، كلية المستقبل الجامعة، متوفر على الموقع التالي :
<https://www.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=7&newid=5151>
- [32] ابراهيم، مصطفى محمد، 2021، العلاقة المتبادلة بين التضخم المحتمل والاحتياطات الأجنبية وسعر الصرف في ظل السياسة النقدية غير التقليدية للمدة (2014-2020)، مصدر سابق، ص86.
- [19] الامانة العامة لمجلس الوزراء، 2020، تناقش آلية مبادرة البنك المركزي لتمويل المشاريع، متوفر على الموقع التالي :
<http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?id=9856&lang=A>
- [20] البنك المركزي العراقي، 2020، قسم الاقتصاد الكلي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق النمو المستدام، مصدر سابق، ص1
- [21] العشي، وليد، صديقي أحمد، 2018، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، مصدر سابق، ص253.
- [22] هاني، محمد، وعيل، ميلود، 2018، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لأفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات مصدر سابق، ص254.
- [23] وليد، محمد الأمين، قلادي، نظيرة، 2019، الأدوات غير التقليدية للسياسة النقدية (على ضوء الأزمة المالية 2007-2008)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جوان، ص209.
- [24] سمك، نجوى عبد الله، السياسة النقدية التقليدية وغير التقليدية وإدارة الازمات : كوفيد-19، جامعة القاهرة، كلية الادارة والاقتصاد والعلوم السياسية، ص7-8، متوفر على موقع الانترنت :
https://www.idsc.gov.eg/Upload/DocumentLibrary/Attachment_A/4566
- [25] هاني، محمد، وعيل، ميلود، 2018، سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية- دراسة تحليلية نظرية لأفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات مصدر سابق، ص255 - 257.
- [26] العشي، وليد، صديقي، أحمد، 2018، تجربة التيسير الكمي في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، مصدر سابق، ص253.
- [27] محمود، رمزي، 2019، التيسير الكمي سياسة نقدية غير تقليدية لتنشيط الاقتصاد القومي، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ص52.